المتغيرات النقدية و الاستهلاك العائلي في الجزائر
دراسة قياسية (1990-2015)

د/قنوني حبيب- جامعة معسكر.

أ/تسابت عبد الرحمان- جامعة معسكر.

الملخص:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة في تفعيل النشاط الاقتصادي، حيث أنه يتحدد بمجموعة من المتغيرات النقدية كالتضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، المعروض النقدي...الخ و التي يمكنها أن تغير من مساره وأنماطه. و من خلال بحثنا هذا حاولنا قياس اثر هذه المتغيرات النقدية على الاستهلاك العائلي في الجزائر(1990-2015).و من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى إن هذه المتغيرات النقدية تفسر 76% من الاستهلاك،كما أن تأثير كل متغير يختلف عن الآخر ويخالف في بعض الأحيان النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك العائلي ،سعر الفائدة ،التضخم،سعر الصرف،الكتلة النقدية، دراسة قياسية

Resume:

La consommation est un phénomène important dans l'activité économique, elle est déterminée par un ensemble de variables monétaires comme l'inflation, taux d'intérêt, taux de change, l'offre monétaire…qu'ils peuvent changer son comportement. Dans notre travail, nous avons essayé d'étudier l'effet de ces variables monétaires sur la consommation en Algérie sur la période de 1990 à 2015. A partir de cette étude, nous avons trouvé que ces variables expliquent 76% de la consommation et que chaque variable a un effet différent que les autres et contrairement à la théorie économique dans certains cas Pour que la consommation joue son rôle dans l'activité économique, il faut diversifier les sources de revenus, développer l'esprit bancaire et alléger la charge fiscale.

Mots clés : La consommation de ménage, taux d'intérêt, inflation, taux de change, masse monétaire, étude économétrique.

المنارة للاستشارات

مقدمة:

يعتبر الاستهلاك أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقاس به رفاهية المجتمع فهو يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت تركيزا كبيرا في الدراسات نظرا لمرونته التغيرات التي تطرأ عليه و التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي. فهو متغير اقتصادي يقوم به و يمارسه الأعوان الاقتصاديون لتحقيق رغباتهم و سد حاجاتهم الأساسية.

يمثل الاستهلاك العائلي الجانب الأكبر من حجم الإنفاق الكلي، و يعتبر تقدير معاملات استهلاك القطاع العائلي ذو أهمية كبيرة في التخطيط الاقتصادي لأنه يؤثر على توجهات و مسارات القطاعات الاقتصادية الأخرى، و بالتالي فهو يؤثر على المستوى الكلي للاقتصاد، و مما لا شك فيه فتقدير هذه المعاملات يوضح مقدار ما يستهلك و ما يوجه للادخار و ما سيحول للاستثمار، و بالتالي يكمن دوره في عملية التنمية.

باعتبار الاستهلاك المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني فانه لابد من إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة المتعلقة بالاستهلاك وتحليل جميع المتغيرات المؤثرة عليه، وهذا بغرض إيجاد سياسة اقتصادية ناجحة تعطي ثمارها في الأمد القصير والطويل.

و على ضوء هذا التقديم يستدعي دراسة هذا الموضوع التعرض إلى أهم العوامل التي تتحكم في الاستهلاك العائلي، إذ يتحدد بالدخل المتاح كعامل أساسي إضافة إلى عوامل أخرى، كالمتغيرات النقدية، و تكمن أهمية هذه الدراسة خاصة في اقتصاد يتأثر بالتقلبات و التحولات المستمرة كاقتصاد الجزائر في ظل السياسات المتبعة و برامج الإصلاحات التي واكبت فترة التسعينات خاصة ما نتج عن أزمة 1986 لانخفاض في أسعار البترول و هو ما أثر بصورة مباشرة على مدا خيل العائلات الجزائرية ،مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، و بالتالي تدهور الاستهلاك العائلي الذي بين هشاشة الاقتصاد الجزائري، والذي لا يزال هذا التدهور قائما لحد الساعة. وفي إطار التحولات والإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر المتغيرات النقدية على الاستهلاك العائلي في الجزائر؟

و للإجابة على هذه الاشكالية تم اقتراح **الفرضية** التالية :

- المتغيرات النقدية تؤثر على الاستهلاك في الجزائر حسب النظريات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي يمكنها تغيير نمط الاستهلاك للقطاع العائلي الجزائري و محاولة إيجاد نموذج اقتصادي مستقر لظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر وتحليله بطرق إحصائية و لأهم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الاستهلاك بدرجة أكبر و تؤثر على الاقتصاد ككل.

أهمية الدراسة : تستمد الدراسة هذه الأهمية من الدور الذي يلعبه الاستهلاك في تفعيل النشاط الاقتصادي و اعتباره حلقة هامة في الدورة الاقتصادية و دفع عجلة التنمية إذ يعتبر العنصر الحساس الذي يولي اهتمام الحكومات إذ أن أي تغير في الاقتصاد خاصة انخفاض مداخيل الدولة أو ارتفاعها يمس مباشرة الاستهلاك. و إبراز دور المتغيرات النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي لتشجيع الادخار و بالتالي الاستثمار وبالتالي زيادة درجة الانفتاح التجاري.

حدود الدراسة: فيما يخص الحدود المكانية يقتصر موضوع الدراسة لأثر المتغيرات النقدية على الاستهلاك العائلي، على حالة الجزائر، فيما تكمن الحدود الزمنية في الفترة ما بين (1990 – 2015) أي في ظل التغيرات التي حصلت بعد أزمة 1986 وانطلاق البرامج والإصلاحات الاقتصادية وفق الشروط المنصوص عليها من طرف FMI، بالاعتماد على بيانات إحصائية تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصاء و البنك العالمي.

أولا:أثر المتغيرات النقدية على الاستهلاك العائلي: (مقاربات نظرية و دراسات سابقة)

1- مقاربات نظرية:

معدل الفائدة و الاستهلاك: أول المتغيرات النقدية التي يمكن أن تؤثر في مستوى الاستهلاك هو سعر الفائدة وهي من وجهة الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي[1] فلقد افترض الكلاسيكيون وجود علاقة طرديه بين سعر الفائدة والادخار ، وأن سعر الفائدة يعتبر ثمنا لتأجيل الاستهلاك الحاضر في المستقبل ، غير أنهم لم يبحثوا في دالة الاستهلاك أو الادخار بطريقة مباشرة[2]. أماكينز فقد افترض حسب ماجاءت به النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة أن الإنفاق على الاستهلاك يتميز بحساسية سلبية للتغيرات في سعر الفائدة، بحيث يؤدي ارتفاع في سعر الفائدة إلى تقليل الاستهلاك بشكل واضح ، لكن الأثر الكامل للتغيرات في سعر الفائدة على الاستعداد للإنفاق على الاستهلاك الحالي، وكما هو معروف منذ زمن طويل معقد لأنه يعتمد

المنارة للاستشارات

على نزعات متعارضة، وذلك لأن بعض الدوافع الذاتية على الادخار ستشبع أكبر لو ارتفع سعر الفائدة [3].

التضخم و الاستهلاك: قسم كينز المجتمع إلى ثلاث فئات: الطبقة المستثمرة، طبقة أصحاب الأعمال وطبقة كاسبي الأجور والمرتبات ويمكننا أن ندرس كيف تؤثر التغيرات في الأسعار على كل منهما، فالطبقة المستثمرة بارتفاع المستوى العام للأسعار يستطيعون أن يشتروا بدخلهم الثابت سلعا وخدمات اقل من ذي قبل أما طبقة رجال الأعمال بينما ترتفع أسعار البيع فان تكلفة إنتاجهم عادة ما تتخلف في ارتفاعها. أما الطبقة الثالثة فأنها تميل لان تخسر عندما ترتفع الأسعار وبالتالي فأجورهم الحقيقية تنخفض. [4]

الكتلة النقدية و الاستهلاك: إن التغيرات الحاصلة في كمية النقود نتيجة لتغيير الأفراد لطريقتهم في توزيع لثرواتهم سوف يؤدي إلى تغيير أنماط ومعدلات الاستهلاك، فالفرد يوزع عادة ثروته بين أصول نقدية وأصول مالية حقيقية.

فإذا قام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة، وقام بشراء الأصول المالية من هذا السوق من الأفراد والبنوك فان هذا سوف يؤثر في السيولة النقدية للأفراد والبنوك وسوف يؤدي ذلك إلى تخفيض سعر الفائدة، وتنمية الاستثمار والاستهلاك، فكلما زادت السيولة النقدية لدى الأفراد ،أي آن محفظتهم المالية قد غلب عليها الأصول النقدية السائلة وشبه سائلة ،فان هذا سوف يشجع الأفراد على زيادة استهلاكهم حتى لم يحدث أي تغير في الحجم الكلي والكمي لدخولهم.

2- دراسات سابقة:

هناك دراسات كثيرة في هذا المجال و التي قامت بدراسة محددات الاستهلاك أو تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستهلاك منها:

- **دراسة للباحث ناصر غازي عبد الله الشنبري "محددات الإنفاق الاستهلاكي العائلي :** دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة 1963-1995 "، و لقد وجد أن للتضخم تأثير عكسي وقوي على الإنفاق الاستهلاكي العائلي وذلك و فق النظرية الاقتصادية[5].
- **دراسة الباحث عبد الكريم منير أدام محمد صالح "محددات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1980-2008"**، هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج دالة الاستهلاك واهم

المنارة للاستشارات

المتغيرات المؤثرة فيها. و قد توصل إلى وجود علاقة طردية ذات دلاله إحصائية بين الاستهلاك و الدخل، و أن هنالك علاقة طريه ذات دلاله إحصائية بين الاستهلاك والتضخم، كما أنه وجد علاقة عكسية ذات دلاله إحصائية بين الاستهلاك والادخار، أي أن النتائج المتوصل إليها فيها ما يوافق النظرية الاقتصادية و فيها العكس[6].

- **دراسة فيصل بشرول "تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"**، و قد توصل إلى وجود علاقة طردية بين الاستهلاك العائلي من ناحية والدخل العائلي المتاح والاستهلاك للفترة السابقة من ناحية أخرى وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مع وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي الجاري و الدخل السابق وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وكذلك وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة السابق والاستهلاك الجاري[7].

- **دراسة صباح زروخي"محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر "دراسة قياسية لفترة (1990-2010)"**، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة وايجا قوة العلاقة التي تربط بينهما. تبين وجود علاقة طردية بين الاستهلاك و الدخل المتاح، ووجود علاقة عكسية بين التضخم ،إلا أن ارتباطه بأسعار الفائدة بعلاقة طردية يتنافى مع النظرية الاقتصادية[8] .

ثانيا: أثر المتغيرات النقدية على الاستهلاك العائلي في الجزائر: (دراسة قياسية)

1- تقديم النموذج:

بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في الاستهلاك العائلي من خلال دراستنا النظرية ومن خلال بعض الدراسات السابقة، يتم في هذا الجانب صياغة النموذج القياسي الخاص وتقديره خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2015 و الذي يعتمد على أهم المتغيرات النقدية فقط في الاقتصاد، حيث يعتبر هذا النموذج مكملا للدراسات السابقة و مجددا لها. و من خلال إحصائيات البنك العالمي، وبافتراض العلاقة خطية نقدم النموذج التالي:

$$Cons=C_0+\beta_0 inf+\beta_1 ir+\beta_2\ m2+\beta_3 tc+ei$$

و الجدول التالي يشرح هذه المتغيرات:

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (1): يبين عرض متغيرات النموذج

الرقم	المتغير التابع	الرمز
01	المعدل السنوي للاستهلاك	cons
	المتغير المستقل	
01	معدل التضخم	Inf
02	سعر الفائدة الحقيقي	Ir
03	الكتلة النقدية /الناتج المحلي الخام	M2
04	سعر الصرف(قيمة 1 دولار بالنسبة للعملة المحلية)	tc

المصدر: من اعداد الباحثين

2- تقدير النموذج:

قبل القيام بعملية تقدير النموذج، نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، و الأشكال البيانية تبين تطور المتغيرات عبر الزمن.

الشكل رقم (1): يبين تطور متغيرات الدراسة

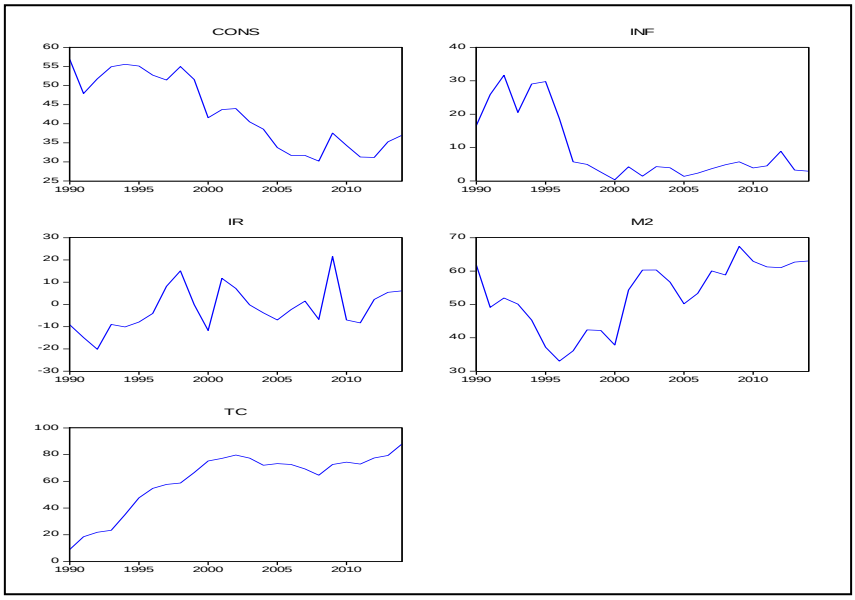

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 6.

من خلال هذه الرسومات البيانية نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عبر الزمن، و سوف نؤكد ذلك من خلال اختبار ديكي- فولر المطور و الجدول التالي يبين نتائج الاختبار:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى		الفرقالأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF^C	ADF^T %5	ADF^C	ADF^T %5	ADF^C	ADF^T %5	
Cons	-1.93	-3.61	-5.22	-3.62	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Inf	-1.88	-3.61	-4.95	-3.62	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
ir	-4.00	-3.61	-	-	-	-	مستقرة في المستوى
M2	-3.14	-3.61	-4.68	-3.62	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Tc	-1.96	-3.61	-3.03	-3.62	-5.39	-3.63	مستقرة بعد الفرق الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 6.

بما ان السلاسل الزمنية ليست مستقرة عند نفس الدرجة لا يمكننا اجراء اختبار التكامل المشترك وعليه يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى، و كانت المعادلة المقدرة كالتالي:

$$\mathbf{Cons} = 83.07172 + 0.144433\mathbf{INF} + 0.395843\mathbf{IR} - 0.440796\mathbf{M2} - 0.288160\mathbf{TC}$$

$$(0.00) \quad (0.00) \quad (0.40) \quad (0.00)$$

$$P\ F = 0.0000$$

$$R^{2adj} = 0.7689$$

$$DW = 1.1$$

من خلال المعادلة، احتمالية اختبار ستيودنت للمتغيرات tc, M2, ir اقل من 5% أي لها معنوية إحصائية، ما عدا inf فهي غير معنوية إحصائيا لأن احتمالية اختبار ستيودنت اكبر من5 %.

المنارة للاستشارات

كما أنه نلاحظ أنP.F احتمال اختبار فيشر يساوي 0 اقل من 0.05 هذا ما يفسر معنوية النموذج اي 100% يوجد على الأقل متغير معنوي.

كما أن المتغيرات المستقلة تفسر 76% من المعدل السنوي للاستهلاك العائلي و24% تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج و الذي يبين قوة الارتباط بين متغيرات النموذج.

و من أجل أن تكون عملية التقدير صحيحة نقوم بإجراء اختبار البواقي، من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، و اختبار تجانس التباين، و هي كالتالي:

الشكل رقم (2): يبين توزيع البواقي

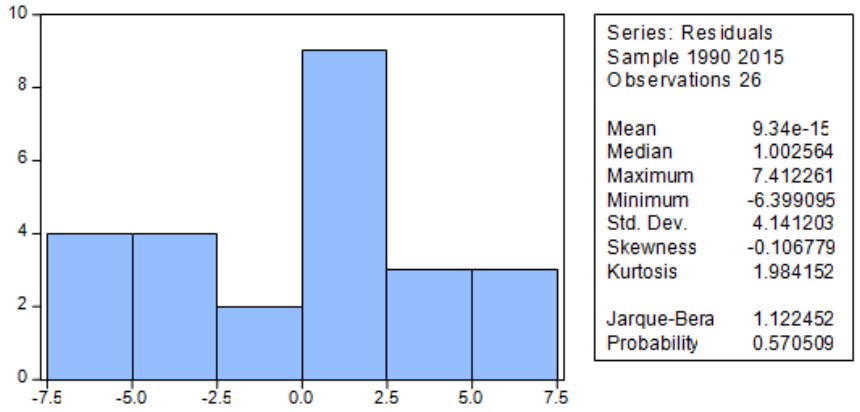

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews 6.

يستعمل اختبار jarque –bera للتأكد من أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي و من خلال الشكل يتضح أن الاحتمال المقابل للإحصائيةJ.B أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistique	0.772436	Prob. F(1,22)	0.3890
Obs*R-squared	0.814075	Prob.ChiSquare	0.3669

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من أن هناك تجانس لتباين الأخطاء، و بما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر اكبر من 0.05 فنقول أن التباين متجانس.

المنارة للاستشارات

3- التفسير الاقتصادي للنموذج:

إن إثبات معنوية النموذج و صلاحيته لا تعني اثباته على الاقتصاد الجزائري فمن خلال النتائج المتوصل إليها انه عندما يتغير معدل التضخم بوحدة واحدة فان معدل الاستهلاك العائلي السنوي سوف يتغير بـــ0,14 في نفس الاتجاه وهذا ما يتنافى مع التوقعات المسبقة ومنطق النظريات الاقتصادية يمكن إرجاع السبب وراء ذلك إلى ارتفاع التضخم في أسعار السلع الضرورية التي لا تستطيع العائلات الجزائرية الاستغناء عنها ضف إلى ذلك ثقافة المستهلك الجزائري الذي يلجأ الى اقتناء السلع الكمالية بالتقسيط رغم ارتفاع أسعارها (كالألبسة، السيارات ،...) وبناءا على ما شهدته الأجور من ارتفاع خلال السنوات 5 الأخيرة.

وبانخفاض معدلات التضخم في السنوات الأخيرة أدى الى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية فحسب هذه الدراسة ان العلاقة طردية بين سعر الفائدة الحقيقي و معدل الاستهلاك السنوي وهذا ما يتنافى مع النظريات الاقتصادية اي انه عندما يزيد سعر الفائدة بوحدة واحدة يزيد معدل الاستهلاك ب 0,39.يعود السبب في ذلك إلى نقص الوعي المصرفي لدى الأفراد في الادخار والاستثمار في البورصات وعدم الوثوق في البنوك خاصة ما حدث لبنك خليفة، فالمستهلك الجزائري يفضل اكتناز هذه النقود على ادخارها ما يبطئ سرعة تداولها في العملية الاقتصادية.

بالنسبة للكتلة النقدية نلاحظ انه عندما تزيد السيولة النقدية بوحدة واحدة ينخفض معدل الاستهلاك بـــ 0,44 و هذا يفسر بزيادة الأسعار في هذه الحالة و انخفاض الطلب الاستهلاكي.

بالنسبة لمعامل سعر الصرف نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف و الاستهلاك العائلي أي انه عندما يزيد سعر الصرف بوحدة واحدة ينقص معدل الاستهلاك ب0.288 .هذا راجع إلى أن ارتفاع سعر الصرف (الدولار مقابل العملة المحلية) يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات و بما أن جل السلع المستوردة اغلبها مواد غذائية وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

إن دراسة موضوع الاستهلاك يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ونخص بالذكر الجزائر، ويتضح اهمية ذلك من خلال الدور الكبير الذي يلعبه هذا المتغير في تطور الاقتصاد وبناء السياسات الاقتصاديات التي تتبناها الحكومات، و تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال إبراز أهم العوامل التي تتحكم في تطور الاستهلاك العائلي الجزائري ولهذا فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو بناء نموذج قياسي يحدد أهم المتغيرات النقدية المؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر.

و من خلال الدراسة القياسية وجدنا أن:

- يتأثر نمط استهلاك العائلات الجزائرية بالتغيرات الحاصلة في التضخم في اتجاه عكسي لما تقره النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى مستويات الأجور التي تتماشى مع تطور التضخم.
- يتأثر الاستهلاك العائلي بعلاقة طردية بسعر الفائدة رغم ارتفاعها يعود السبب في ذلك لاختيار المستهلك الجزائري الاكتناز على الادخار الناتجة عن توقعات الافراد .
- تأثر استهلاك العائلات بسعر الصرف بعلاقة عكسية بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا راجع إلى أن اغلب السلع الأساسية خاصة الغذائية مستوردة، والقوة الشرائية للعملة الأجنبية.

من خلال هذه الدراسة و لكي يلعب الاستهلاك العائلي الدور الاقتصادي له لا بد من:

- تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة والابتعاد عن مخاوف الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول .
- تحفيز وتنمية الوعي المصرفي بالنسبة للأفراد والشركات خاصة الاستثمار في البورصات.
- اعطاء اهمية للقطاع الفلاحي والزراعي وتشجيع الاستثمار فيها والعمل على مواجهة اسعار السلع المستوردة.
- التخفيف من العبء الضريبي على الدخل بنسب تتماشى مع شبكة الأجور و متطلبات السوق الحرة وكذا مراعاة للقدرة الشرائية للعمال.

المنارة للاستشارات

التهميش:

1. مصطفى رشيد شيحة ، مرجع سبق ذكره، ص 703.
2. عبد المنعم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 302-304
3. جون مينارد كينز،ترجمة الهام عيداروس.،" النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، أبو ظبي للثقافة والتراث، 2010،ص145.
4. د.كامل بكري،د.احمد مندور ،"علم الاقتصاد "،الدار الجامعية للنشر ،1989 ،ص 487.
5. ناصر غازي عبد الله الشنبري، " محددات الانفاق الاستهلاكي العائلي: دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية للفترة 1963-1995"، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، 1998.
6. عبد الكريم منير أدم محمد صالح، "محددات دالة الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1980 – 2008"، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، 2011.
7. دراسة فيصل بشرول "تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بولعيد، شلف، 2011.
8. صباح زروخي، " محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990 – 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2012.

المنارة للاستشارات